

**ملاحظات حول الأطار الوطني للمؤهلات وكيفية بين قانون تطوير المهارات ونظام الأطار الوطني للمؤهلات**

**ملاحظات حول الأطار الوطني للمؤهلات وكيفية بين قانون تطوير المهارات ونظام الأطار الوطني للمؤهلات**

**1. ما هو الأطار الوطني للؤهلات وما هي آثاره؟**

***لدينا الآن في الأردن ، مؤهلات وشهادات صادرة عن 3 هيئات مختلفة (التعليم العالي والتعليم العام والتعليم والتدريب المهني والتقني).***

***بحيث يتبع تلك الهيئات معايير ومنهجيات مختلفة ، (قائمة على المعلم / لا علاقة لها بمتطلبات سوق العمل وغيرها) والعديد من التحديات***

***فلماذا لا يتم دمج كل هذه المؤهلات في فهم واحد مشترك للمعايير والسياسات واختبار / منح المؤهلات أو الشهادات والتأكد من أن لسوق العمل رأي في جميع هذه القضايا؟***

في شكل مبسط ، أن الأطار الوطني للمؤهلات هو : **تنظيم جميع المؤهلات في نظام واحد**

يمكن تشبيهه في "الإطار" الذي يعطي الشكل والقوة للمبنى وليس المبنى ذاته .

لذلك فإن الإطار الوطني يعطي المعايير والشكل والاتساق العام والأهم من ذلك الاعتراف العام بجودته لجميع المؤهلات في اتجاه واحد.

**2. نطاق الأطار الوطني للمؤهلات**

ترتبط بعض الأطر الوطنية للمؤهلات فقط بـالتدريب والتعليم المهني والتقني تسمى أحيانًا الأطر الوطنية للمؤهلات المهني في حين أن البلدان الأخرى لديها نظام موحد لجميع أنواع التعليم ((التعليم العالي والتعليم العام والتعليم والتدريب المهني والتقني). الرسمي وغير الرسمي - وجميع أشكال ومستويات التدريب.

في الأردن ، ينص نظام الأطار الوطني للمؤهلات على التالي : تنطبق أحكام هذها النظام على جميع الجهات المانحة في المملكة (لذلك فهي إطار وطني موحد مثل ويلز وأيرلندا والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا وأستراليا وغيرها).

يمكن أن تكون الأطر الوطنية للمؤهلات بمثابة "أطر عمل تنظيمية فضفاضة" (كما هو الحال في ويلز أو المملكة المتحدة) أو أطر تنظيمية ضيقة للغاية وإرشادية (كما هو الحال في أيرلندا أو جنوب إفريقيا).

تشير مراجعة سريعة للنظامين إلى أن كلاً من نظام الإطار الوطني للمؤهلات يعتبر نهجًا تنظيميًا "فضفاضًا" (حيث تتحمل هيئة أعتماد مؤسسات التعليم العالي المسؤولية التنظيمية لجميع السياسات / المعايير والمستويات الإجمالية من (1-10) في حين أن هيئات / جهات ضبط الجودة الأخرى مكلفة بتفصيل السياسات في التنفيذ / والتنظيم الذاتي المتوافق مع سياسات الإطار الوطني للمؤهلات.

أن أطر الوطنية الضيقة يصعب تنفيذها للغاية كما تظهر التجارب بسبب وجود هيئات تنظيمية راسخة بالفعل كما هو الحال في الأردن مع وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل\ هيئة تطوير المهارات التي تقود مختلف القطاعات الفرعية للتعليم والتدريب

**التوصية:** يوصى بالتطبيق التدريجي في الأردن حيث تم بالفعل اختبار الأطار الوطني للمؤهلات ، حيث توجد معظم مسودات السياسات. ومع ذلك ، فإن القدرة الحالية لـ هيئة تطوير المهارات / مركز الأعتماد وضبط الجودة على تنفيذ الأطار الوطني للمؤهلات بشكل فعال في البلد والمحاذاة بين المعايير / سياسات الخاصة بالأطار الوطني للمؤهلات (التي لم يتم تطويرها والموافقة عليها) هي شيء يجب أن يتم معالجته على الفور.

**3. حوكمة الأطار الوطني للمؤهلات**

تشمل حوكمة الأطار الوطني للمؤهلات جميع الأنشطة الهادفة إلى توجيه ومراقبة وإدارة تطوير وتنفيذ الأطار الوطني للمؤهلات . ومن الأمثلة على ذلك التشريع ، وأدوار الوكالات المنفذة والتمويل (حيث تُظهر جميع الحالات تقريبًا على الإطار الوطني للمؤهلات أن الحوكمة تتمتع بسلطة مؤهلة وأن التمويل يقتصر حصريًا على الحكومات ورسوم المستخدم).

**توصية:** في حين أن هيئة أعتماد مؤسسات التعليم العالي / مجلس الأطار الوطني للمؤهلات هي المسؤولة في النهاية عن حوكمة الأطار الوطني للمؤهلات ، باعتبارها الهيئة المسؤولة عن التدريب والتعليم المهني والتقني ، فقد تقوم هيئة تطوير المهارات ، بالتنسيق مع هيئة أعتماد مؤسسات التعليم العالي / مجلس الأطار الوطني للمؤهلات ، بتطوير وتنفيذ وتسجيل المؤهلات على الإطار الفرعي ( المهني) إذا وافق عليها مجلس الأطار الوطني للمؤهلات . هذا قد يحل بعض النزاعات القائمة في النظامين . أن تأثير السياسات العامة من قبل الأطار الوطني للمؤهلات والسياسات / المعايير المحددة ل التدريب والتعليم المهني والتقني بواسطة هيئة تطوير المهارات مقتصرة على المؤهلات ونتائج التعلم / معايير ضمان الجودة / الاعتماد / التصديق وتسجيل المؤهلات.

ومع ذلك ، ليس لدى الأطار الوطني للمؤهلات أي لمحة أو دليل بشأن أدارة هيئة تطوير المهارات ولا آلية التمويل الخاصة بها.

**4. نظام واحد - 3 أطر فرعية**

يمكن تنظيم الأطار الوطني للمؤهلات كنظام واحد لكل الأردن ، ولكن مع 3 أطر فرعية ل التعليم العالي و التعليم العامل و للتدريب والتعليم المهني والتقني لأن كل قطاع فرعي فريد من نوعه. يمكن أن تكون السياسات العامة هي نفسها (مثل الاتفاق على نتائج التعلم وساعات التعلم (الاعتمادات) وإطار / تحويل الأعتمادات ؛ واصفات المستوى ؛ المعادلة وما إلى ذلك) في حين أن المنهجيات المحددة (التدريب القائم على الكفائة / مجالس مهارات القطاع على سبيل المثال) فريدة للغاية بالنسبة للتعليم والتدريب المهني والتقني و المواضيع المهنية.

**توصية:** يجب أن تطلب هيئة تطوير المهارات مثل هذا الأسلوب المرن لتنفيذ الأطار وأن يكون موثق بشكل جيد في كلا القانونين.

**5. تعليقات عامة على قانون هيئة تطوير المهارات**

أن وثيقة نظام الأطار الوطني للمؤهلات أذا تم تقديمها ، لأي طرف ثالث ، سيرى أنها تحتوي على معلومات متكررة للغاية وليست محددة ولا واضحة بما يكفي لتفسيرها.

ثانياً ، من أجل **استقلال هيئة تطوير المهارات** ، لا يوجد ضمانات أن السياسات قد يتم اعدادها من قبل وزارة العمل".

يجب أن تخدم هيئة تطوير المهارات مصالح كل قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني ، ويجب وضع السياسات من قبل مجلس الإدارة المستقل!

أيضا **، التزود بموظفين من مختلف القطاعات / الوزارات التنفيذية والخبراء المستقلين** من القطاع الخاص / الصناعة.

أن هذا الأمر بالغ الأهمية للميزة المقارنية مع الهيئات الحالية ولضمان أن الأعمال ليست عمليات حكومية!

**الإلحاح لتسريع مناقشات الإطار الوطني للمؤهلات**: من المهم أن تبدأ المناقشات الرسمية مع مجلس إدارة الإطار الوطني للمؤهلات / هيئة أعتماد مؤسسات التعليم العالي حول السياسات العامة وخطة تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات. يجب على الطرفين مناقشة وتقسيم العمل وكيفية تطبيق قوانينهما. أيضًا ، يمكن لمثل هذا النقاش تسوية الخلافات حول "الأحكام المتضاربة أو المتنافسة في كلا القانونين".

قد تشارك هيئة تطوير المهارات الخبرات مع هيئة أعتماد مؤسسات التعليم العالي حول **مجالس مهارات القطاع** وكيفية توسيع دور مجالس مهارات القطاع لدعم تنفيذ الأطار الوطني للمؤهلات خارج القطاع الفرعي (التدريب والتعليم المهني والتقني).

**قانون تطوير المهارات المهنية ونظام الأطار الوطني للمؤهلات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **قانون هيئة تطوير المهارات** | **نظام الأطار الوطني للمؤهلات** | **تعليقات / ملاحظات** |
| (المادة 3 / ب: 1) اعتماد موزدين التدريب المهني والتقني والإشراف عليهم وتنظيم عملهم وتقييم أدائهم وضبطه والإشراف على تنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني التي لا تمنح درجة علمية مما يلبي حاجات سوق العمل | (ف) إعداد أدلة لضبط جودة المؤهلات لكي تتبعها المؤسسات المسؤولة عن ضبط الجودة ومؤسسات مزودين الخدمات في المملكة لتطوير وتنفيذ إجراءاتها من أجل اعتماد وضمان جودة المؤهلات | يجب أن يتوصل مجلس الأطار الوطني للمؤهلات و هيئة تطوير المهارات إلى اتفاق حول مستوى مسارات التدريب والتعليم المهني والتقني ، ستكون هيئة تطوير المهارات مسؤولاً عن جميع المسائل المتعلقة بـتنفيذ الأطار الوطني للمؤهلات |
| (المادة 3/ ب:6) تسجيل المؤهلات في الأطار الوطني للمؤهلات | (المادة 4/ ح ) التنسيق مع المؤسسات المسؤولة عن ضبط الجودة لدراسة طلبات الأدراج المؤسسي.  (المادة 4/ ط ) دراسة طلبات تسكين المؤهلات الوطنية ليتم تسكينها في الأطار | أن عمليتا التسجيل ليستا مثاليتان وسوف تؤدي إلى الصراع. ماذا لو وافق أحدهم ورفض الآخر؟  هذه الأمر بحاجة إلى توضيح... التسجيل يتم من قبل من؟ والإدراج في الأطار الوطني للمؤهلات يتم من قبل من؟ |
| الإشراف على الاختبارات المهنية وإصدار الشهادات وفقًا لمعايير المجلس المعتمدة لهذا الغرض | (المادة 4/م) أصدار شهادات تسكين المؤهلات والشهادات الناتجة عن التعلم المسبق وفق التعليمات الصادرة لهذه الغاية | ينص كلا القانونين على إصدار الشهادات  هذا الأمر بحاجة إلى فهم - تصدر هيئة تطوير المهارات شهادات للتعليم والتدريب المهني حتى المستوى 4 أو 5 ، وأن الأطار الوطني للمؤهلات و وزارة التربية والتعليم يصدران شهادة تعليم عام إلى المستوى 4 |
| تنظيم العمل المهني ومستواه وفقًا للإطار الوطني للمؤهلات وممارسة المهنة بالتنسيق مع الجهات المختصة وفقًا للتشريعات المعمول بها.  إعداد المعايير المهنية ، وشروط الترخيص والاعتماد لمزودين التدريب المهني والتقني ، وتسجيل المؤهلات ، وهيئات الامتحان ، وتصنيف المدربين المهنيين للاختبارات المهنية ، والرسوم والأجور وغيرها من المسائل المتعلقة بالهيئة بموجب نظام يصدر لهذا الغرض. | تلتزم الجهات المانحة لمؤهلات التدريب المهني والتقني بتقديم طلبات إدراج المؤهلات في الإطار إلى الهيئة من خلال المركز. | لا يوجد تعارض حيث أن القانونين واضحان على أن الواصفات العامة هي مسؤولية هيئة أعتماد مؤسسات التعليم العالي لكن واصفات مستوى معيّن وتسكين المستوى هي مسؤولية جهات ضبط الجودة |
| إعداد قواعد ومعايير معادلة واعتماد المؤهلات المهنية والتقنية والشهادات والوثائق الصادرة عن هيئات الاعتماد الدولية وفقًا للنظام الصادر لهذا الغرض. | تُحدد رسوم الجهات المانحة للهيئات والمؤسسات الموردة بالتنسيق مع المركز فيما يتعلق بالمؤهلات المهنية والتقنية الخاضعة للتعليمات التي تصدر لهذا الغرض. تحدد التعليمات الرسوم للجهات المانحة للمؤهلات والمؤسسات المزودة ، ورسوم معادلة المؤهلات الأجنبية في الإطار | هذا يمكن أن يكون مسألة نقاش- من يدفع لمن؟ |
| **13-** إعداد المعايير المهنية ، وشروط الترخيص والاعتماد لمزودين التدريب التقني والمهني ، وتسجيل المؤهلات ، وهيئات الامتحان ، وتصنيف المدربين المهنيين ، والرسوم والأجور للاختبارات المهنية وغيرها من المسائل المتعلقة بالهيئة بموجب نظام صادر لهذا الغرض.  **14-** ترخيص واعتماد مزودي التدريب والتعليم المهني والتقني في القطاعين العام والخاص.  **15-** ترخيص جهات لإجراء اختبارات الترخيص للمستويات المهنية والتقنية لغايات الاعتماد | معايير الدخول والتقدم وطرق التقدم | لا يوجد تعارض مباشر إذا بقيت السياسات العامة مسؤوليات هيئة أعتماد مؤسسات التعليم العالي و هيئة تطوير المهارات على وجه التحديد تقوم بوضع معايير / وأسس الاعتماد بما يتماشى مع سياسات / معايير العامة للأطار الوطني للمؤهلات التي يتم تطويرها بشكل مشترك من قبل الوزارات الثلاث والتي وافق عليها مجلس لجنة الأطار الوطني للمؤهلات والتي تشمل ممثل من هيئة تطوير المهارات / وزارة التربية والتعليم وغيرها |
|  |  |  |